

إصلاح سياسة الدعم الطاقوي في الجزائر: المتطلبات والآليات

"Reforming the energy Subsidy Policy in Algeria: Requirements and Mechanisms"

محمد بن ناجي¹¹، مخبر الأنظمة المالية و المصرفية و السياسات الاقتصادية الكلية، جامعة بالشلف (الجزائر) mh.benadji@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2025/06/01

تاريخ القبول: 2025/05/17

تاريخ الإرسال: 2025/01/30

ملخص:

يرمى هذا البحث إلى معرفة إصلاح سياسة الدعم الطاقوي في الجزائر وأهم المتطلبات والآليات الواجب تطبيقها لإنجاح هذا الإصلاح، وقد أضحى أمر إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر وبالأخص إصلاح دعم الطاقة ضرورة حتمية لا مفر منها، ومنذ بداية 2015 أصبحت الحكومة الجزائرية تبحث عن إيجاد الحلول والوسائل لإصلاح دعم أسعار الطاقة، وذلك من خلال رفع الدعم تدريجياً عن أسعار المنتجات الطاقوية، وكذلك تحديد الفئات المستحقة للدعم، وضرورة إشراك المجتمع المدني في عملية الإصلاح، ولتحقيق ذلك يتوجب على الدولة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والميكانيزمات لإنجاح سياسة إصلاح الدعم الطاقوي .

ومن أهم النتائج المتوصل إليها، دعم أسعار الطاقة في الجزائر مكلف للغاية، يترتب عن سياسة رفع الدعم للأسعار الطاقة آثار سلبية متعددة تمس مباشرة ذوي الدخل المحدود، وتساهم في ارتفاع الأسعار بصفة عامة، و تدهور القدرة الشرائية للمستهلك. مطالبة الطبقة العمالية برفع الأجور. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي مع عرض أشكال بيانية وجدول إحصائية خاصة بالدعم .

الكلمات المفتاحية: الدعم الحكومي، الدعم الطاقوي، آليات الدعم الموجه

تصنيف JEL: E62 ، E63 ، E64 ، H50 ، H53

Abstract :

This research aims to understand the reform of energy subsidy policy in Algeria, focusing on the key requirements and mechanisms that must be applied for the successful implementation of this reform. The reform of government subsidies in Algeria, particularly energy subsidies, has become an unavoidable necessity. Since the beginning of 2015, the Algerian government has been seeking solutions and means to reform energy price subsidies through the gradual reduction of subsidies on energy products and the identification of eligible beneficiary groups. It is also essential to involve civil society in the reform process. To achieve this, the state must adopt a series of measures and mechanisms to ensure the success of the energy subsidy reform policy.

Among the key findings are: Energy price subsidies in Algeria are extremely costly, and the policy of reducing subsidies has several negative effects, directly impacting low-income groups. It contributes to the general rise in prices, leading to deterioration in the purchasing power of consumers. This situation has led to demands for wage increases by the working class.

The descriptive-analytical method was used, including the presentation of graphs and statistical tables related to subsidies.

Keywords : Government subsidies, energy subsidy, targeted subsidy mechanisms**Jel Classification Codes :** E63, E64, H50, H53, E62

توطئة (مقدمة):

إن سياسة الدعم الاجتماعي أو ما يسمى بالدعم الحكومي لدى معظم الدول يمثل سياسة أساسية ضمن سياسة الإنفاق العام للحكومة من أجل تحقيق عدة أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، كمساعدة للفقراء والمحتاجين وذوي الدخل المحدود ، وكذلك إعادة توزيع الدخل القومي مع العمل على بقاء المستوى العام لأسعار السلع الأساسية مستقر ، كما تهدف الى دعم وتشجيع المنتجين المحليين للمحافظة على المنتجات المحلية.

ومن أهداف سياسة الدعم الاجتماعي هو المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلا انه مع توسع الدولة في سياسات الدعم، قد شكل إجهاد كبيرا على الميزانية العامة للدولة، وقد شجع هذا الدعم من الاستهلاك الزائد والتهرب للمواد المدعمة خارج حدود الوطن وبالأخص مادة البنزين، وارتفاع التكاليف المرتبطة بالدعم. فوجب على معظم الدول انتهاز سياسة إصلاح الدعم الحكومي بداية بإصلاح الدعم الطاقوي وجعلها أكثر كفاءة. فنجد الجزائر من أبرز الدول التي انتهجت سياسة دعم أسعار المنتجات الطاقوية، ومع انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية قد أدى الى تراجع موارد الحكومة الجزائرية وهذا ما ألزم الدولة على زيادة النفقات العامة.

وفي بداية سنة 2015 قد حث خبراء الاقتصاد الحكومة الجزائرية على إعادة النظر في إصلاح سياسة الدعم الطاقوي، وذلك عن طريق رفع الدعم تدريجيا عن الطاقة وزيادة أسعارها.

وبناء على ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ماهي متطلبات وآليات إصلاح سياسة دعم الطاقة في الجزائر في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة؟

وعليه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أهداف الدعم الحكومي في الجزائر ؟

- ما هو دافع إصلاح سياسة الدعم الطاقوي في الجزائر؟

- ماهي آليات إصلاح سياسة دعم الطاقة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- يحقق الدعم الحكومي مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- إن الدعم الطاقوي في الجزائر يتميز بزيادة تكلفته وأعباءه.

- يتطلب إصلاح نظام دعم الطاقة في الجزائر الى تبني مجموعة من القرارات والآليات لا نجاحه

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إظهار الدور الذي تلعبه سياسة دعم الطاقة في الجزائر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي، بالإضافة الى إيجاد ميكانزمات وآليات لإصلاح سياسة الدعم الطاقوي في الجزائر، وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وترشيد النفقات الحكومية وتوجيه الدعم للمحتاجين والفقراء.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي ، وذلك بالتطرق الى التأصيل النظري لسياسة الدعم الحكومي ، و تقييم سياسة الدعم المعمم في الجزائر مع عرض أشكال و جداول إحصائية وتحليلها .

الدراسات السابقة:

(د. بن قيدة مروان، د. بوزكري الجبالي، مقال علمي تاريخ النشر 2021/06/24) إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي، يهدف هذا البحث الى تقييم واقع سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر من حيث فعاليته الاقتصادية والاجتماعية. وقد توصلت هذه الدراسة الى أن الدعم الحكومي في الجزائر موجه للجميع دون استثناء، مع التطرق الى ذكر الآثار الايجابية والسلبية لسياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر ، و لذا اقترحت الدراسة آلية التحول التدريجي من نظام الدعم الشمولي الى نظام الدعم الموجه (بن قيدة مروان، 2021) .

(قادر مريم- أطروحة دكتوراه -2020)، إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في أفق 2035 ، يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع سياسة دعم أسعار الطاقة في الجزائر، مع طرح استراتيجية لإصلاح دعم الوقود في أفق 2035 بحيث يهدف هذا الإصلاح إلى الرفع من فعالية سياسة الدعم، ووصوليه إلى الطبقات الهشة في المجتمع والحد من ظاهرة البؤس، وقد خلصت هذه الدراسة على أن الجزائر تطبق نوعين من سياسة الدعم، الدعم الصريح والدعم الضمني، ويعتبر دعم أسعار الوقود أبرز عناصر الدعم الضمني في الجزائر، ولإصلاح دعم الوقود يجب إتباع مجموعة من الآليات أهمها الاتصال المباشر مع أفراد المجتمع، الرفع التدريجي للأسعار، منح تحويلات مالية مباشرة للعائلات الفقيرة . (قادر مريم، 2020)

تطرق الدراسات السابقة إلى الآثار الإيجابية والسلبية لسياسة الدعم الاجتماعي بصفة عامة ودعم الطاقة بصفة خاصة ، لأن دعم الطاقة أصبح يكلف الدولة تكلفة باهضة، وقد اتفقت الدراسات على أن الاستعمال المفرط للمواد الطاقوية المدعومة قد يساهم في زيادة التلوث البيئي وحوادث المرور، وتشجيع التهريب على الحدود ، و دعم الطاقة تستفيد منه الفئات الغنية أكثر من الفئات الفقيرة . من خلال دراسة أوجه التشابه والاختلاف تشير الدراسة الحالية إلى الاتفاق مع الدراسات السابقة في مضمون موضوعها وهدفها بشكل عام ، إلا أنه في هذه الدراسة حاولنا إبراز أهم متطلبات وآليات إنجاح سياسة إصلاح الدعم الطاقوي في الجزائر، مع التطرق إلى أهم العقاقب الناتجة عن عملية الإصلاح.

1. الإطار النظري لسياسة الدعم الاجتماعي

1.1. مفهوم الدعم الاجتماعي (الحكومي):

يعرف الدعم الحكومي بأنه مساعدة مالية تقدمها الحكومة أو هيئة عمومية على أن تحقق منفعة لمن يتحصل عليها، وتأخذ تلك المساعدة عدة أشكال كالتحويل الفعلي أو التحويل المحتمل للأموال، كما في حالة تقديم ضمان للقروض أو في شكل تنازل عن جزء من إيرادات الحكومة التي تأتي في شكل إعفاءات ضريبية أو جمركية أو في شكل دعم الأسعار والدخل، فالدعم هو جزء من السياسة الاجتماعية التي تهدف إلى حماية المحتاجين والفقراء والفئات ذوي الدخل المحدود من الزيادة المستمرة في الأسعار، وكذلك حماية المنتجين والصناعة المحلية من المنافسة الخارجية ، كما أنها تعتبر وسيلة للمحافظة الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي.

وقد تعددت تعريفات الدعم الحكومي بالنظر لاختلاف أنواعه وأهدافه، ولهذا نجد عدة تعريفات نذكر منها ما يلي:

■ **تعريف الدعم حسب صندوق النقد الدولي:** الدعم هو عبارة عن مدفوعات جارية بدون مقابل تدفعها الوحدات الحكومية إلى المنظمات على أساس مستوى أنشطتها الإنتاجية أو على أساس كميات أو قيمة السلع أو الخدمات التي تقوم بإنتاجها أو بيعها أو استيرادها (طارق محمد صفوت، 2018).

■ **تعريف الدعم من طرف البنك الدولي:** الدعم الحكومي هو كل ما يتعلق بالمساعدات المالية والمنافع الاجتماعية الأخرى والمنح ومختلف التحويلات غير القابلة للسداد وغير المدعومة في الحسابات الجارية الممنوحة للمؤسسات العامة والخاصة وكذلك المساعدات المقدمة للدول الأجنبية والمنظمات الدولية، وكذلك منافع المساعدات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والفوائد الاجتماعية لأرباب العمل العينية والنقدية (زينب توفيق السيد عليوة، 2006) .

■ **تعريف الدعم من طرف منظمة الأغذية والزراعة:** الدعم هو عبارة عن برنامج نقدي أو عيني، والذي يهدف إلى الحد من الفقر عبر إعادة توزيع الثروة، وتأمين حد أدنى من الرفاهية، وكذلك تلبية الحد الأدنى من الغذاء. (مها محمود أبو زيد، 2019)

2.1. مفهوم الدعم الطاقوي: هناك عدة تعريفات لدعم الطاقة يمكن ذكر منها مايلي :

■ **حسب تعريف الوكالة الدولية للطاقة :** دعم الطاقة هوكل إجراء حكومي يشمل قطاع الطاقة ويعمل على الحد من تكاليف إنتاجه، فيرفع من سعره لدى منتج الطاقة أو من السعر الذي يدفعه المستهلكون (دحاوي عربية سعاد، 2024).

■ **حسب تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي:** الدعم الطاقوي هو إجراء يعمل على جعل أسعار الطاقة أدنى من سعر السوق بالنسبة للمستهلك، وأعلى من سعر السوق بالنسبة للمنتج. (قادر مريم ، 2020)

- حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة : يعرف دعم الطاقة على أنه مدفوعات مالية مباشرة تمنحها الحكومة لمستهلكي أو منتجي المواد الطاقوية من أجل تشجيعهم على زيادة الإنتاج (لعيسوف سمير، 2021) .
- من خلال ماتم استعراضه من التعاريف يتبين بأن دعم الطاقة يشمل المستهلك والمنتج معا أو أحدهما، فدعم المستهلك يظهر عندما يكون السعر المدفوع أقل من السعر المرجعي أو الحقيقي، ويستفيد منتج الطاقة من الدعم عندما يتحصل على سعر أكبر من السعر المرجعي.
- يكون الدعم الطاقوي دعما صريحا أو ضمينيا، فإذا كان دعم واضحا يستفيد منه المستهلك والمنتج في شكل إعانات مالية وهذا النوع من الدعم يظهر في الميزانية العامة للدولة، أما إذا كان دعما ضمينيا فلا يظهر في الميزانية ولذلك يصعب تقديره، فالدعم الضمني قد ينتج عنه ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة وتطبيق هذا النوع من الدعم يؤدي بالدولة الى التخلي عن إيرادات مالية كان بإمكان الحكومة استخدام ذلك في إنفاقها على الصحة والتعليم ومشاريع البنية التحتية كالسكة الحديدية والطرق.

1. 3. أشكال الدعم الحكومي:

إن أشكال الدعم الاجتماعي في الجزائر للأسعار الطاقة تنقسم من حيث العبء على الموازنة العامة، إلى دعما مباشرا يتمثل في نفقات مالية تدرج في الميزانية العامة للدولة على السلع والخدمات المدعمة ودعم ضمني لا يظهر في الموازنة العامة بصورة مباشرة، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:

جدول رقم (01): أشكال الدعم الحكومي ومفهومه

شكل الدعم	مفهومه
الدعم المباشر (الدعم الصريح أو المعلن)	وهو عبارة عن الإنفاق العام بمبالغ ظاهرة ومسجلة في الموازنة العامة للدولة، يسهل قياسه وتحليل عوامل تزايد وكذا طرق ترشيده
الدعم غير المباشر (الدعم الضمني)	يمثل الفرق بين تكلفة إنتاج السلع والخدمات وسعر بيعها في السوق بأسعار منخفضة، وهذا النوع من الدعم لا يظهر في الموازنة العامة في صورة مباشرة بحيث يصعب قياسه ومن أمثلته دعم أسعار الطاقة
الدعم العيني	هو عبارة عن تدخل الدولة لتخفيض أسعار السلع والخدمات في السوق التي تكون في غالب الأحيان ضرورية، مما ينتج عنه ارتفاع في الدخل الحقيقية ويشمل: -برامج دعم الأداء : كالدعم العام للأسعار... -برامج دعم الطاقة : توفير المنتجات البترولية بأقل من قيمتها الحقيقية.
الدعم المالي (النقدي)	-يتم منحه للمستفيدين على شكل دخول نقدية للحفاظ على قدرتهم الشرائية، ويشمل: -المساعدات المالية التي تقدم في شكل منح نقدية للمعاقين وكبار السن. -المساعدات العائلية الخاصة : تدعيم قدرة الأسرة على الحفاظ على رعاية أبنائها وتعليمهم. -التحويلات النقدية التي تمنح بشروط كتحسين الحالة الصحية مثلا.

المصدر: (أحمد عرفة ، 2005)

1. 4. أهداف الدعم الحكومي للطاقة

- تسعى الدولة من خلال تطبيق سياسة الدعم الحكومي إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نذكر منها:
- تأمين التوازن الاقتصادي من خلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي للسلع والتعادل في ميزان المدفوعا.
 - تحقيق التنمية الصناعية عن طريق تطوير صناعات جديدة من خلال دعم الدولة للأسعار الطاقة.
 - إعادة توزيع الدخل بما يخدم تحقيق العدالة الاجتماعي.
 - تحقيق الاستقرار في الأسعار بالشكل الذي يتناسب مع الأجور المتحصل عليه.
 - العمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد بالنسبة للمنتجات العامة.

- تحسين الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع ذو الدخل الضعيف.
- توجيه الاستهلاك عن طريق الأسعار من أجل تغيير أنماط الاستهلاك والتصنيع.
- حماية المنتجين المحليين من منافسة السلع الأجنبية (سعيد عبد العزيز عثمان، 2008).

5.1. أثار دعم أسعار الطاقة

إن دعم أسعار الطاقة له أثار إيجابية وأخرى سلبية (سمير لعيسوي ، 2021)

1. 5. 1. الأثار الإيجابية لسياسة دعم أسعار الطاقة تتمثل في ما يلي:

- تعزيز الحماية الاجتماعية للمواطن.
- تدعيم القدرة الشرائية للمواطن خاصة الفئات ذوي الدخل المحدود.
- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تحقيق رفاهية الإنسان في المجتمع.

1. 5. 2. الأثار السلبية لسياسة دعم أسعار الطاقة:

رغم الأثار الإيجابية لدعم أسعار الطاقة، إلا أنها لا تخلو من أثار سلبية تنعكس على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ويمكن توضيح ذلك في ما يلي:

1. 5. 2. 1. الأثار الاجتماعية

إن أسعار الطاقة من الناحية الاجتماعية له أثار إيجابية كذلك له أثار سلبية تتجلى في الاستهلاك المفرط في استعمال الطاقة، وكذلك نجد استفادة الفئة الغنية من استعمال الطاقة مثل رجال الأعمال والمؤسسات الخاصة وأصحاب المصانع، إن استمرار الدولة في دعم أسعار الطاقة يولد لدى أفراد المجتمع نوع من الاعتقاد بأن هذا الدعم دائم ولا يمكن للدولة التخلي عنه. ولهذا قد تواجه الدولة نوع من الاضطرابات الاجتماعية عندما تريد التخلي سياسة دعم أسعار الطاقة والدعم بصفة عامة ومع الاستمرار لدعم الطاقة قد يكلف الدولة المزيد من حجم التكاليف ونقص إيرادات الدولة.

1. 5. 2. 2. الأثار الاقتصادية

إن دعم أسعار الطاقة قد يؤثر سلبا على الجانب الاقتصادي، فقد يدفع الى الإفراط في استهلاك المنتجات الطاقوية والابتعاد الاستغلال العقلائي وترشيد الاستهلاك، وهذا ما يهدد أمن الطاقة على المدى الطويل.

- يؤثر دعم أسعار الطاقة على ميزانية الدولة وذلك بتراكم العجز الموازي للدولة بسبب ارتفاع تكاليف الدعم الحكومي للطاقة
- إن دعم أسعار الطاقة قد يؤدي الى زيادة ظاهرة تهريب المنتجات الطاقوية المدعمة عبر الحدود الجزائرية وخاصة على الحدود الغربية.
- زيادة الطلب على المنتجات الطاقوية قد يدفع بالاقتصاد الى زيادة الاستيراد لمواجهة الطلب المحلي المتزايد، وهذا مما يؤثر سلبا على توازن ميزان المدفوعات.

1. 5. 2. 3. الأثار البيئية:

- قد يساهم الاستهلاك المتزايد للمنتجات الطاقوية الناتج عن دعم أسعار الطاقة في ارتفاع نسبة الغازات في الطبيعة، و التي تسبب التلوث البيئي الذي يمس الهواء في الجو وكذلك المياه والأراضي الفلاحية.
- الاستهلاك المفرط للطاقة قد يزيد في درجة الاحتباس الحراري.
- إن دعم أسعار الطاقة بصفة متواصلة قد يقلل من استغلال الطاقات المتجددة وتطوير التكنولوجيات ذات الطاقة النظيفة والتي تعتبر صديقة للبيئة.

2. تحليل واقع سياسة دعم الطاقة في الجزائر.

تقوم سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر على نوعين من الدعم هما الدعم المعلن أو الصريح، والذي يدرج في الموازنة العامة للدولة بصفة مباشرة، والدعم الثاني يسمى بالدعم الضمني أو الدعم غير المعلن والذي لا يظهر بصفة مباشرة في الموازنة العامة والدعم الطاقوي يعتبر من أهم عناصر الدعم الضمني. تعمل الحكومة الجزائرية بتدعيم أسعار المنتجات الطاقوية التالية:

– دعم الكهرباء والغاز .

– دعم الوقود ويشمل غاز البترول المسال، المازوت والبنزين بأنواعه.

2. 1. بؤادر إصلاح دعم الوقود في الجزائر:

منذ بداية سنة 2015 بادرت الجزائر باتخاذ بعض الإجراءات لإصلاح الدعم الحكومي للأسعار الوقود وذلك برفع أسعارها تدريجيا، فقامت بتعديل الضريبة على المواد البترولية، والضريبة على القيمة المضافة، والجدول الموالي يبين تطور أسعار الوقود في الجزائر.

جدول (رقم 02): تطور أسعار الوقود خلال الفترة 2015-2024

الوحدة: دينار جزائري / للتر

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
البنزين العادي	21.2	28.45	32.47	38.95	38.95	43.71	43.71	/	/	/
بنزين ممتاز	23	31.42	35.49	41.97	41.49	45.97	45.97	/	/	/
بنزين بدون رصاص	22.6	31.02	38.08	41.62	41.62	45.62	45.62	45.62	45.62	45.62
المازوت	13.7	18.76	20.23	23.6	23.6	29.01	29.01	29.01	29.01	29.01

المصدر: من موقع أسعار الوقود، <https://www.thefuelprice.com/Fdz/ar> . تاريخ الاطلاع: 2024/11/14

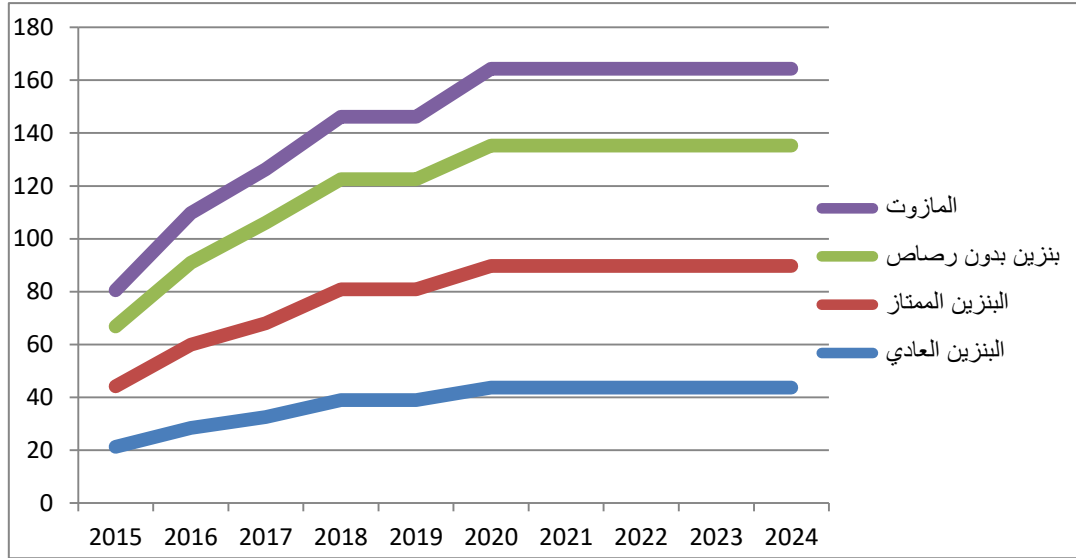
نلاحظ من خلال الجدول بان الدولة بادرت الى رفع الدعم عن الوقود بصفة تدريجية وذلك عن طريق رفع الأسعار من سنة لأخرى، فاذا نظرنا الى سعر البنزين العادي في سنة 2015 كان يساوي 21.2 دج للتر الواحد وفي سنة 2016 أصبح يساوي 28.45 دج للتر أي بزيادة 7.25 دج في اللتر الواحد وهذا ما يعادل نسبة 34.20 %. أما بالنسبة لسنة 2017 ارتفع سعر البنزين الى 32.47 دج أي زاد بنسبة 14.13 %، وخلال سنة 2018 و 2019 صار يساوي 38.95 دج أي بزيادة 20 %، وفي سنة 2020 أضحي يساوي 43.71 دج للتر الواحد أي بزيادة تقدر بـ 4.76 دج في اللتر، نسبة الزيادة تقدر بـ 12.22 %، ومن خلال تحليل هذه النسب يتبين لنا بأن الزيادة كانت بنسب متفاوتة من سنة لأخرى.

أما بالنسبة لمادة البنزين الممتاز ارتفع من 23 دج للتر الواحد خلال سنة 2015 الى 45.97 دج للتر الواحد خلال سنة 2020 أي بزيادة تقدر بـ 22.97 دج للتر الواحد هو ما يقارب نسبة 100 %، وكانت الزيادة تختلف من سنة لأخرى.

قد تم الانتهاء من استعمال البنزين العادي والممتاز في 2021/07/01، بسبب احتوائهما على ملوثات مضرّة بصحة الإنسان والبيئة. أما فيما يخص مادة البنزين بدون رصاص ارتفع سعر اللتر الواحد من 22.6 دج خلال سنة 2015 الى 45.62 دج في سنة 2020 أي بنسبة 101.85 % وبمقدار 23.02 دج للتر الواحد، ففي سنة 2016 كانت الزيادة تقدر بـ 37.25 % وفي سنة 2017 قدرت بـ 22.75 %، وفي سنة 2018 و 2019 قدرت بـ 9.29 %، وفي سنة 2020 قدرت الزيادة بـ 9.60 %، وبعد تحليل هذه الزيادة يتضح بأنها كانت تختلف من سنة لأخرى وبنسب متفاوتة أي الزيادة كانت متناقصة من سنة لأخرى، وذلك خوفا من غليان الجبهة الاجتماعية والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

أما مادة المازوت ارتفع من 13.7 دج للتر خلال سنة 2015 الى 29.01 دج للتر بزيادة تقدر بـ 13.31 دج للتر أي بنسبة تقارب 112 %

الشكل (01): أسعار الوقود خلال الفترة 2015 الى 2024 :



المصدر: اعتماداً على بيانات جدول تطور أسعار الوقود خلال الفترة 2015-2023

نلاحظ من خلال الشكل بان المنحى يتصاعد بالنسبة لأسعار الوقود أي يتزايد من سنة لأخرى، وخلال سنة 2018 و2019 لم يتم تغير السعر وذلك بسبب جائحة كورونا (كوفيد 2019) وقد اتخذت الجزائر هذه الإجراءات من أجل تخفيف تكلفة دعم الطاقة والتخفيض من الاستهلاك المفرط للوقود من جهة والتقليل من عمليات تهريب الوقود عبر الحدود الغربية والشرقية.

2.2. بواذر إصلاح دعم أسعار الكهرباء والغاز: خلال السنوات الأخيرة قامت الحكومة الجزائرية بزيادة أسعار الكهرباء والغاز حسب درجة الاستهلاك وذلك حسب جدول الاستهلاك أي زيادة في الشطر الثالث والرابع من جدول الاستهلاك.

جدول (رقم 03): نسبة دعم الكهرباء والغاز الى إجمالي التحويلات الحكومية خلال الفترة الممتدة من 2015 الى 2021

الوحدة: 1 مليار د ج

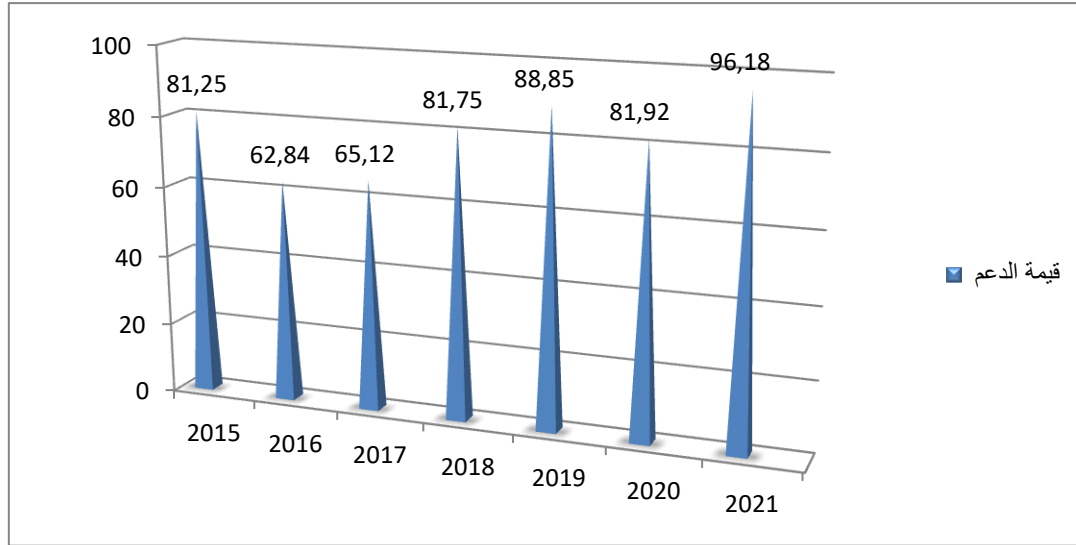
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي التحويلات الحكومية	1830,31	1841,57	1624,92	1763,82	1820,77	1847,52	1927,50
قيمة دعم الكهرباء والغاز	81,25	62,84	65,12	81,75	88,85	81,92	96,18
نسبة دعم الكهرباء والغاز	% 4,45	% 3,41	% 4,00	% 4,63	% 4,87	% 4,43	% 4,98

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة المالية، مشاريع قوانين المالية لسنوات 2015-2021. <https://www.mf.gov.dz>

تاريخ الاطلاع: 2024/11/15 .

نلاحظ من الجدول بان قيمة الدعم انخفضت خلال سنة 2016 و2017 وارتفعت بنسبة ضئيلة خلال سنة 2019 وانخفضت خلال سنة 2020 سبب جائحة كورونا (كوفيد 2019) وارتفعت خلال 2021.

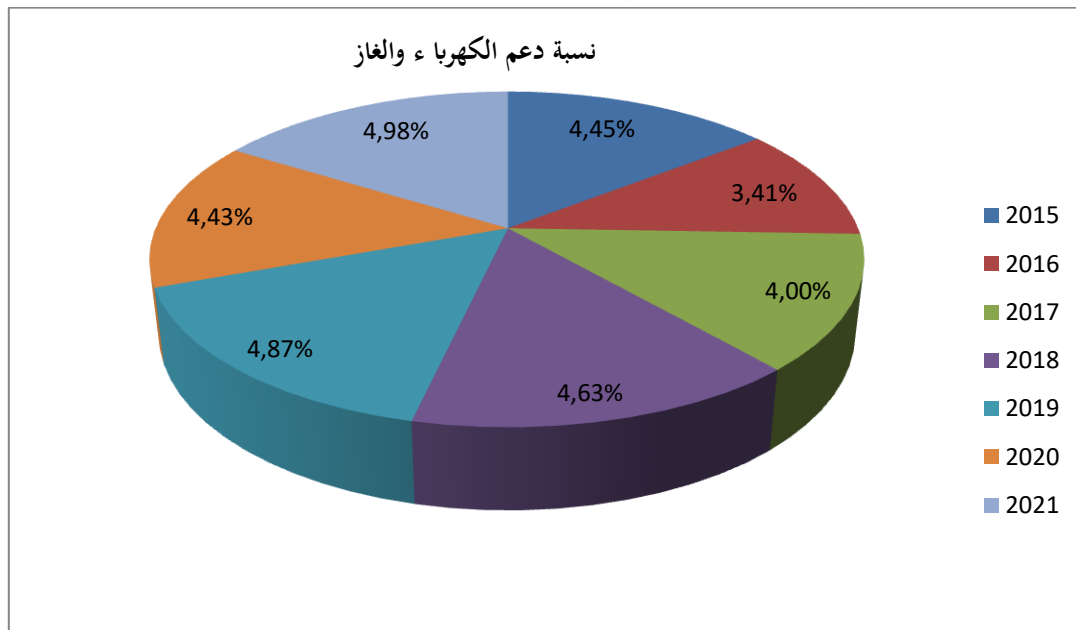
الشكل (02): قيمة دعم الكهرباء والغاز للفترة الممتدة من 2015 إلى 2021 :



المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول رقم 02

من خلال الرسم البياني يتبين لنا بأن قيمة الدعم لأسعار الكهرباء والغاز خلال سنتي 2016 و 2017 انخفضت بسبب انخفاض أسعار البترول. كذلك وارتفع خلال سنة 2019 بنسبة تقارب 36,5 % ثم انخفض خلال سنة 2020 بسبب جائحة كورونا، وخلال سنة 2021 زادت قيمة دعم الكهرباء والغاز بنسبة تقارب 18 % وذلك بسبب تزويد مناطق الظل بالغاز الطبيعي، وتوصيل الكهرباء بنسبة تفوق 97 % لمختلف ولايات الوطن.

الشكل (03): نسبة دعم الكهرباء والغاز إلى إجمالي التحويلات الحكومية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021



المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول رقم 02

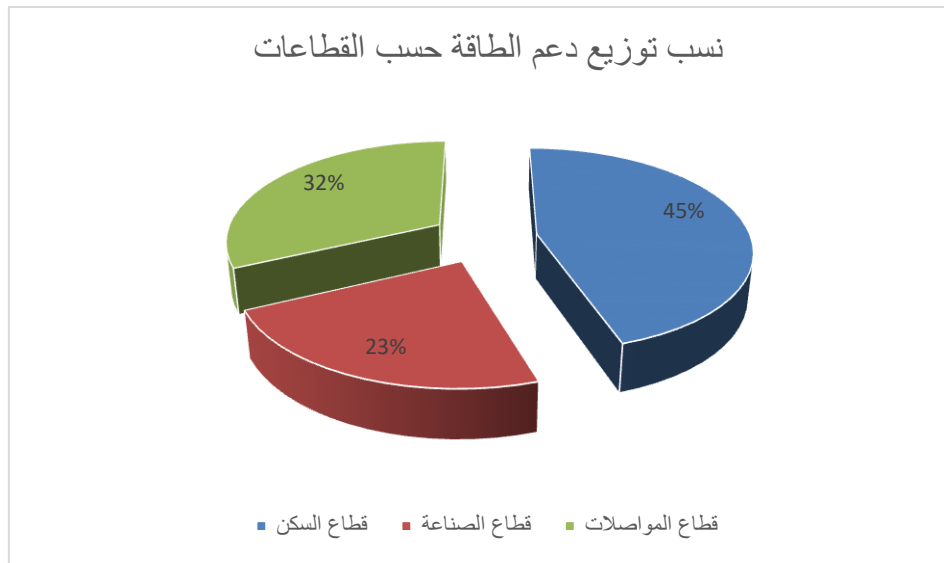
نلاحظ من خلال الرسم البياني بأن نسبة دعم الكهرباء والغاز بلغت خلال سنة 2015: 4,45 % من إجمالي التحويلات الحكومية، وبلغت خلال سنة 2016 نسبة 3,41 % أي انخفضت بنسبة 1 %، وخلال سنة 2017 بلغت 4 % أي زادت بنسبة تقارب 0,6 %، وخلال سنة 2018 فقد بلغت 4,63 % وخلال سنة 2019 بلغت 4,87 % أي بزيادة تقارب 0,25 %، وبلغت خلال سنة 2020 نسبة 4,43 % أي انخفضت بنسبة تقارب 0,45 % وذلك بسبب جائحة كورونا (كوفيد 2019) .

2. 3. توزيع استهلاك المواد الطاقة المدعمة حسب قطاعات السكن والصناعة والمواصلات للفترة 2012 - 2022: يعتبر توزيع الاستهلاك النهائي للمواد الطاقوية المدعمة على قطاع الصناعة وقطاع المواصلات وقطاع السكن كما هو موضح في الجدول التالي: جدول (رقم 04): يبين توزيع استهلاك المواد الطاقة المدعمة حسب قطاعات السكن والصناعة والمواصلات للفترة 2012 - 2022

القطاع	نسبة مواد الطاقة المدعمة
السكن	45 %
المواصلات	32 %
الصناعة	23 %

المصدر: التقارير السنوية لحصيلة إنجاز قطاع الطاقة والمناجم في الجزائر للفترة 2012-2022
<https://www.energy.gov.dzmesrs.dz/webfve> . تاريخ الاطلاع : 2024/11/17

الشكل (04): نسب توزيع مواد الطاقة المدعمة في الجزائر للفترة 2012-2022



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 04

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ بأن قطاع السكن استحوذ على نسبة 45 % من إجمالي المواد الطاقة المدعمة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 الى 2022 ، ويشمل قطاع السكن جميع العائلات والأنشطة الفلاحية وكذلك المؤسسات والإدارات العمومية التي تستفيد من دعم الطاقة.

ونلاحظ قطاع المواصلات والذي يتشكل من النقل البري والنقل الجوي والبحري والنقل بالسكك الحديدية يستفيد من دعم الطاقة بنسبة 32 % من إجمالي المواد المدعمة لطاقة، أما بالنسبة لقطاع الصناعة يستفيد بنسبة تقارب 23 % وهذا القطاع يضم مصانع خاصة وعمومية، كما يضم مصانع أخرى تابعة لمؤسسات عالمية.

2. 4. قيمة دعم التحويلات الاجتماعية في موازنة 2025 : قدرت ميزانية 2025 بقيمة: 126 مليار دولار أي بزيادة تقارب 10 % مقارنة بسنة 2024 وهي تعتبر أضخم ميزانية منذ الاستقلال في الجزائر ، وخصص منها 659,96 مليار دينار جزائري للتحويلات الاجتماعية، كما هو موضح في الجدول رقم 05.

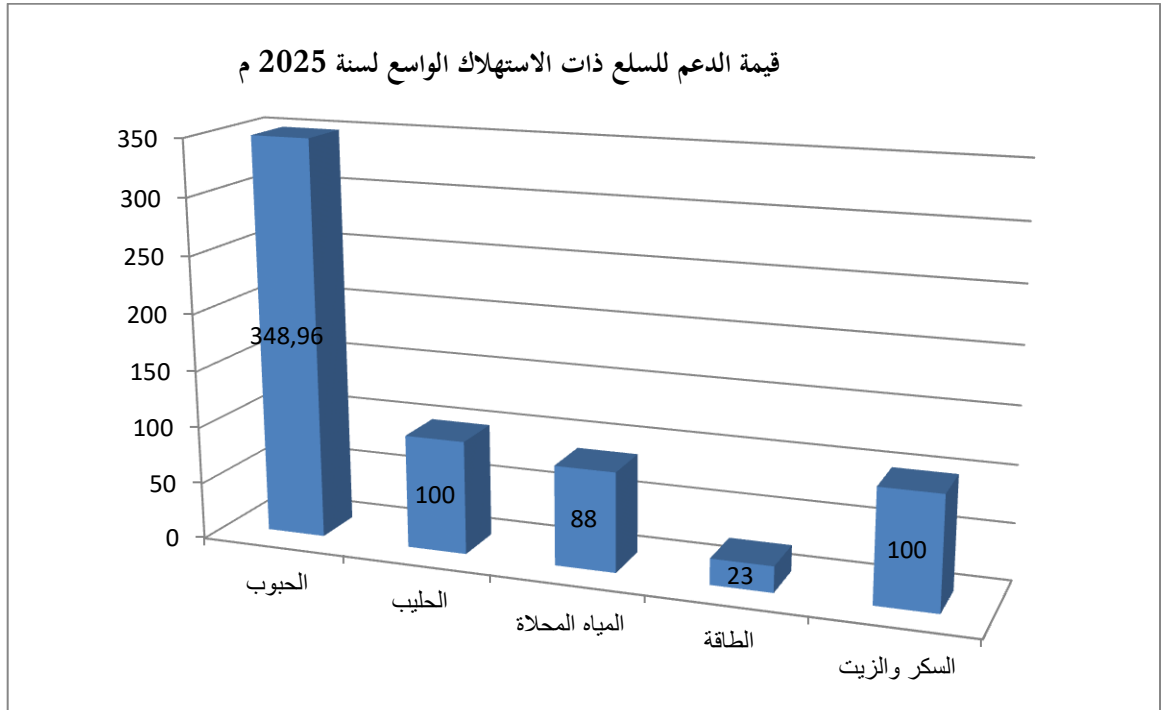
جدول (رقم 05): قيمة دعم المنتجات ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر لسنة 2025
الوحدة: مليار دينار

المواد المدعومة	قيمة الدعم
الحبوب (الديوان الوطني للحبوب)	348,96
الحليب (الديوان الوطني للحليب)	100
المياه المحلاة	88
الطاقة	23
تثبيت أسعار السكر والزيت	100

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة المالية، مشروع قانون المالية 2025 ، <https://www.mf.gov.dz>.

تاريخ الاطلاع 2024/12/25

الشكل (05): قيمة دعم السلع ذات الاستهلاك الواسع لسنة 2025



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 03

نلاحظ من خلال التمثيل البياني بأن قيمة دعم الحبوب تقارب 350 مليار دينار جزائري وهي تعتبر أكبر قيمة لأنها سلعة أساسية في المجتمع ثم يليها دعم الحليب بقيمة 100 مليار دينار ، وكذلك السكر والزيت بقيمة 100 مليار دينار لأنها تعتبر مواد استهلاكية هامة بالنسبة للمستهلك ، وقدر دعم المياه المحلاة بقيمة 88 مليار دينار وبعدها يأتي دعم الطاقة بقيمة 23 مليار دينار، باعتبارها مادة حيوية في المجتمع

3. متطلبات وآليات إصلاح دعم الطاقة في الجزائر وعواقبه .

تحتاج سياسة إصلاح الدعم الطاقوي في الجزائر الى متطلبات وآليات واضحة المعالم لإنجاحها ويمكن حصر ذلك فيما يلي:

3. 1. متطلبات إصلاح سياسة دعم الطاقة في الجزائر

تتطلب سياسة إصلاح دعم الطاقة في الجزائر توفر شروط معينة وبئة مناسبة لذلك، نذكر منها ما يلي (ميلود ناصر، مركيك عبد الله، 2023) :

- التحول من نظام الدعم المعمم إلى نظام البطاقات الذكية، أو ما يطلق عليها بالبطاقات التي تستحقها الفئة المستهدفة، بحيث يتم تحديد أنواع السلع والكميات التي يمكن اقتناؤها بأسعار مدعومة من خلال هذه البطاقة، ومن بين البلدان التي تتبع هذا النظام العراق، الكويت ومصر.
- يجب توعية المجتمع المدني بضرورة إصلاح الدعم الحكومي للطاقة والتوجه نحو الدعم الانتقائي أي توجيه الدعم نحو مستحقيه.
- خلق بيئة مناسبة من خلال إشراك المجتمع المدني في عملية الإصلاح .
- الأخذ بمقترحات صندوق النقد الدولي وذلك باستبدال الدعم الشامل بالدعم النقدي المباشر للدخل.
- يجب إعادة توزيع الثروة والدخل الوطني على فئات المجتمع.
- خلق نوع من العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع.
- يجب تصنيف فئات المجتمع وإحصائه بشكل دقيق لإيصال الدعم نحو مستحقيه.
- رقمنة كافة أفراد المجتمع في جميع القطاعات.
- إنشاء منصة خاصة بالطبقات الفقيرة والمحتاجة.

3.2. آليات إصلاح سياسة الدعم الطاقوي في الجزائر

تتطلب سياسة إصلاح دعم الطاقة في الجزائر والتوجه نحو الدعم الانتقائي إلى استخدام مجموعة من الآليات، يمكن حصرها في مايلي:

3.2.1. آلية تحديد الفئة المستهدفة التي تستحق دعم الطاقة في الجزائر

تعتبر الفئة المستهدفة التي تستحق الدعم الطاقوي بمثابة الطبقة الفقيرة في المجتمع التي تعاني من انخفاض مستوى دخلها أو انعدامه وهذه الطبقة في حد ذاتها تنقسم إلى فئتين فئة تعيش في فقر وفئة أخرى تعيش تحت حد الفقر وهي فئة ليس لها القدرة حتى على تلبية أدنى الحاجات الضرورية في سلم هرم الحاجات الإنسانية، ويعتبر دخل الأسرة أهم المؤشرات التي تحدد الفئات التي تستحق الدعم بصفة خاصة، كما يساعد في تحديد المستوى المعيشي لها، (أحمد عرفة، 2005)

3.2.2. آلية إشراك المجتمع المدني في عملية إصلاح الدعم:

يتم استخدام هذه الآلية من طرف بلدان أمريكا اللاتينية منها دولة المكسيك، وذلك من أجل تعزيز اللامركزية في تطبيق برامج الدعم. وقد تساعد هذه الآلية مشاركة عناصر المجتمع المدني في تحديد قوائم الأسر التي تستحق الدعم كما تلعب هذه الآلية دورا كبيرا في تقريب الإدارة من المواطن مما يسهل عملية التأكد من الوضع المالي للأفراد الذين يستفيدون من مختلف برامج الدعم فعلى سبيل المثال نجد في الجزائر أن رئيس جمعية الحي يلعب دور كبير في تحديد قائمة الاستفادة من برنامج قفة رمضان، كما يساعد على تقديم معلومات للوضعية المالية للأشخاص اللذين يقدمون ملفات للاستفادة من السكنات الاجتماعية (حلمي أمينة، 2000).

3.2.3. آلية التدرج في زيادة أسعار الطاقة بصورة مناسبة:

إن الزيادة المفرطة في أسعار الطاقة قد يؤدي إلى ظهور معارضة كبيرة من طرف فئات المجتمع المدني والمؤسسات ورجال الأعمال وأصحاب المصالح بما فيها أصحاب القرار، وهذا ما يدفع إلى فشل عملية الإصلاح مثلما حدث في موريتانيا عام 2008 م عند إصلاح دعم الوقود، ومن الأفضل يجب أن تتضمن عملية الإصلاح خطة التدرج في رفع أسعار المنتجات الطاقوية واتساع تسلسل خاص بكل منتج طاقوي معين، بحيث أن يكون لهذا التدرج إمكانية مساعدة المستهلكين من التكيف مع الوضع الجديد. (حنصال أبو بكر، بن أحمد سعدية، 2018)

3.2.4. آلية تحديد مؤشر القدرة المالية للأفراد

بعد تحديد الحد الأدنى للدخل الذي يسمح للأسرة الاستفادة من الدعم، يبدأ العمل وفق هذه الآلية التي تقوم على جمع المعلومات عن الدخل الإجمالي للأسر أو الأفراد، وهذا يتطلب إما زيارة من قبل مسئول تابع للمكتب الذي يشرف على توجيه الدخل إلى منزل العائلة أو الشخص الذي يريد الاستفادة، أو الزيارة الشخص الذي يريد الاستفادة من الدعم المكتب المخصص للبرنامج، كما يمكن الاعتماد كذلك على التسجيل الإلكتروني، (Grosch, m & coady, d-، 2004).

3. 2. 5. آلية العمل بالبطاقة التموينية

يمكن للدولة أن تأخذ بنظام البطاقات التموينية والدعم النقدي معا، ومن بين البلدان التي تتبع ذلك مصر وفرنسا ويطلق عليه الضمان الاجتماعي ويستفيد من هذا الدعم العائلات التي لم تبلغ مستواها المعيشي مستوى الحد الأدنى من متطلبات الحياة أو أن دخلها دون الحد الأدنى لأجور العامل غير الماهر المحدد قانونيا والأخذ بهذه الاقتراحات يلزم علي الدولة القيام بدراسات دقيقة لوضعية فيئات المجتمع من اجل نجاحها. (ميلود ناصر، مركيك عبد الله، 2023).

3. 2. 6. آلية الأخذ باقتراحات صندوق النقد الدولي

لقد اقترح صندوق النقد الدولي على بعض الدول استبدال الدعم الشامل بالدعم النقدي المباشر للدخل (التحويلات النقدية) والذي يكون على نوعين؛ دعم نقدي مشروط أو غير مشروط بحيث تتغير قيمة التحويلات النقدية بتغير حجم الأسرة و جِدّة الفقر وأسعار المواد محليا ودوليا وهذا النظام من شأنه أن يؤدي الي انخفاض تكلفة الإعانات وضمان وصولها إلى مستحقيها (ميلود ناصر، مركيك عبد الله، 2023).

3. 3. عواقب إصلاح دعم الطاقة في الجزائر

إن عملية إصلاح دعم الطاقة قد ينتج عنها عدة عواقب يمكن حصرها في ما يلي :

- زيادة أسعار الطاقة قد تؤدي الى ارتفاع أسعار النقل وزيادة تكاليف عوامل الانتاج مما يسهم في ارتفاع أسعار السلع والخدمات.
- زيادة أسعار السلع والخدمات يدفع الى غليان الجبهة الاجتماعية.
- إن تدني المستوى المعيشي للأفراد و انخفاض القدرة الشرائية للمواطن قد يؤدي الى المطالبة برفع الأجور من طرف الطبقة العمالية.
- ارتفاع الأسعار بصفة عامة قد ينجم عنه كثرة الاحتجاجات وهذا ما يؤثر على الاستقرار الأمني والسياسي.
- إلغاء الدعم يؤدي إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد والقدرة الانتاجية.
- قرار إلغاء الدعم سيواجهه رفضا شعبيا.
- ظهور احتجاجات من المستهلكين الذين يعتمدون على الأسعار المدعومة في كسب قوتهم.
- النقص في تلبية الحاجات الأساسية للأفراد.
- ارتفاع تكاليف عوامل الانتاج قد يؤدي الى انخفاض معدلات المحاصيل الاستراتيجية.

4. خاتمة:

تعتبر سياسة الدعم الاجتماعي للأسعار الطاقة أحد الوسائل الأساسية لضمان السلم الاجتماعي، لكنها قد تؤثر سلبا على مالية الدولة ، لان تكلفة دعم المواد الطاقوية تكلف الدولة عبئ مالي كبير ، ورغم كل ذلك فإنها لا تغطي احتياجات الطبقة الضعيفة بل تخدم الفئات الغنية وأصحاب المؤسسات ورجال الأعمال أكثر مما تخدم الفئات المحتاجة أي يستفيد منها الأغنياء أكثر من الفقراء والمحتاجين وذو الدخل الضعيف ، كما أنها تضر بالاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة ،إن الزيادة المفرطة في أسعار الطاقة قد تؤدي الى ظهور معارضة كبيرة من طرف فئات المجتمع المدني والمؤسسات ورجال الأعمال وأصحاب المصالح بما فيها أصحاب القرار، وهو الأمر الذي يؤدي الى فشل عملية الإصلاح مثلما حدث في موريتانيا عام 2008 م عند إصلاح دعم الوقود، ومن الأفضل يجب أن تتضمن عملية الإصلاح خطة التدرج في رفع أسعار المنتجات الطاقوية ، بحيث أن يكون لهذا التدرج إمكانية مساعدة المستهلكين مع توعية المواطنين على التكيف مع الوضع الجديد .

نتائج الدراسة :

- دعم أسعار الطاقة في الجزائر مكلف للغاية، لأن أسعار البنزين والمازوت تعتبر من أدنى الأسعار عالميا.
- اتجهت الجزائر الى إصلاح سياسة الدعم الشامل وتصحيح مساره مبتدئا بإصلاح دعم أسعار الطاقة ، وذلك من خلال رفع أسعار الطاقة بصفة تدريجية .
- يترتب عن سياسة رفع الدعم للأسعار الطاقة آثار سلبية متعددة تمس مباشرة ذوى الدخل المحدود وتساهم في ارتفاع الأسعار بصفة عامة ومن ثم تدهور القدرة الشرائية للمستهلك.
- شجعت سياسة دعم الوقود الى التوسع في الاستهلاك الى حد الافراط والتبذير .

- إن دعم المواد الطاقوية في الجزائر قد شجع على عملية التهريب عبر الحدود وبالأخص مادة الوقود بطرية غير مباشرة .
- عملية إصلاح دعم الطاقة في الجزائر تتطلب الأخذ بعين الاعتبار ردود فعل المجتمع .

التوصيات :

- من أجل نجاح سياسة اصلاح الدعم الاجتماعي بصفة عامة و الدعم الطاقوي بصفة خاصة يمكن للدولة الأخذ بمجموعة من الاجراءات المناسبة لذلك والمتمثل فيما يلي :
- الانتقال من نظام الدعم الشامل إلى نظام البطاقات الذكية (البطاقة التمويلية) ، بحيث يتم تحديد أنواع السلع المدعمة والكميات التي يمكن اقتناؤها بأسعار مدعمة من خلال هذه البطاقة.
- رقمنه كافة القطاعات بما فيها المؤسسات الخاصة ورجال الأعمال وفئات المجتمع المدني .
- وضع أسس وآليات واضحة لضبط وترشيد دعم المواد الطاقوية.
- مراجعة وضبط دعم المؤسسات والشركات العمومية بحيث لا يؤثر على نشاطها الأساسي.
- تفعيل دور الحماية الاجتماعية من أجل توفير الحماية اللازمة لفئات ذوى الدخل المحدود.
- اجراء احصائيات دقيقة لفئات المجتمع من أجل تحديد الشرائح المستحقة للدعم.
- اشراك المجتمع المدني في تحديد الفئات المستهدفة عن طريق لجان الأحياء ، الجمعيات ، المؤسسات التربوية.
- زيادة أسعار الطاقة بصفة تدريجية كي لا يؤثر على فئات المجتمع مباشرة.

5-قائمة المراجع

- 1-coady, d & ,Grosh, m. (2004). Targeting of Transfers in Developing Countries : Review of Lessons and Experience .world bank ,2004 ,p49 ،
- 2-أحمد عرفة . (2005). الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه. الاسكندرية -مصر :- دار التعليم للنشر والتوزيع، الاسكندرية ، 2005 ص 17- 18.
- 3-بن قيدة مروان. (2021). اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الصفحات 17- 34.
- 4-حلمي أمينة. (2000). ح كفاءة و عدالة سياسة الدعم في مصر. المركز العربي للدراسات الاقتصادية، الصفحة 28.
- 5-حنصال أبو بكر، بن أحمد سعدية. (2018). استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، العدد 07، صفحة الصفحة 20.
- 6-دحاوي عربية سعاد. (2024). أطروحة دكتوراه بعنوان تقييم أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر . جامعة تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير .
- 7-زينب توفيق السيد عليوة. (2006). النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2014. مجلة بحوث اقتصادية عربية. المجلد 25 ، العددان 74-75، صفحة 09.
- 8-سعيد عبد العزيز عثمان. (2008). المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، جامعة بيروت العربية . الاسكندرية : دار الجامعية، الاسكندرية، 2008 ،ص 218.
- 9-سمير لعيسوني . (2021). سياسة دعم الطاقة في الجزائر. اطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
- 10-طارق محمد صفوت. (2018). ،اصلاح الدعم للمواد البترولية ،في ضوء الدروس المستفادة من تجربي اندونيسيا وايران. الاسكندرية -مصر: ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2018، ص 53 .

- 11-قदार مريم . (2020). أطروحة دكتوراه بعنوان إشكالية إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر -دراسة إستشرافية لحالة دعم الوقود في أفاق 2035 م. جامعة الجزائر -3-.
- 12-مها محمود أبو زيد. (2019). نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخل. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد 56 ، العدد 03، صفحة 157.
- 13-ميلود ناصر، مركيك عبد الله. (2023). آليات إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10 ، العدد 01، الصفحات الصفحة 574-575.